



at BROOKINGS



مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER



أوراق بحثية لمنتدى برنامج بروكنجز للعلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي 2012

بين التدخل والمساعدة:

سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا

تأليف وتنظيم

سلمان شيخ وشادي حميد

دراسة مشتركة بين برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي
ومركز بروكنجز الدوحة



بين التدخل والمساعدة:

سياسة الدعم الدولي
في مصر وتونس وليبيا

تأليف وتنظيم

سلمان شيخ وشادي حميد

دراسة مشتركة بين برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي
ومركز بروكنجز الدوحة



نوفمبر ٢٠١٢

ها نحن نعود مرة أخرى لحضور منتدى أمريكا والعالم الإسلامي السنوي التاسع في العاصمة القطرية الدوحة. يعقد المنتدى سنوياً بالاشتراك بين برنامج بروكنجز للعلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي ودولة قطر. يمثل هذا المنتدى مكان يجتمع فيه شخصيات من قادة حكومات ومجتمعات مدنية وأكاديميين وقادة أعمال ورجال الدين وإعلاميين لمدة ثلاثة أيام. أجمع المشاركون لمناقشة عدد من أهم المواضيع المهمة التي تواجه العلاقات الأمريكية والمجتمعات الإسلامية في العالم.

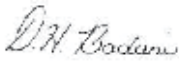
في كل عام يقدم المنتدى مجموعة متنوعة من المنصات لمناقشات معمقة ولخلق تفاعلات بناءة بما في ذلك جلسات مصورة منقولة عبر الأقمار الصناعية مع شخصيات دولية بارزة لمناقشة مواضيع معينة وذات أهمية دولية. الجلسات الصباحية التي يقودها خبراء وصناع قرار تركز على موضوع معين، أما بالنسبة إلى مجموعات العمل في هذه الجلسات فهي تجمع خبراء كل في مجاله لعدة مرات خلال أيام المنتدى لتطوير شراكات عملية وطرح توصيات سياسية. هذا العام، قام المنتدى بتنظيم فعالية فريدة وهي "الحوار الطويل"، والتي تهدف إلى جمع كل المشاركين في مكان واحد للتحدث بدون قيود عن العلاقة المتطورة بين المواطن، الدين، الدولة. للاطلاع على التفاصيل، بما في ذلك صور فوتوغرافية، تغطية الفيديو، ونصوص المناقشات، الرجاء زيارة موقعنا <http://www.brookings.edu/about/projects/islamic-world>

ركزت كل مجموعة من مجموعات العمل الأربع على قضايا مختلفة، سلطت من خلالها الضوء على الطرق العديدة التي يتم بها التواصل والتفاعل بين الولايات المتحدة والمجتمعات الإسلامية في العالم. في هذا العام، ضم المنتدى عدة مجموعات عمل وهي: "الرأفة: ضرورة عالمية ملحة"، "بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا"، "التحديات المائية والعمل التعاوني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، و"تطوير آليات عمل جديدة لتشجيع وتسويق القطاع الخيري".

يسرنا أن نطلعكم على ورقة عمل المجموعة الثانية والتي تعد إحدى أوراق العمل الأربع وهي "بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا". الرجاء ملاحظة أن الآراء والتوصيات الواردة في الورقة لا تعبر سوى عن وجهة نظر الكتاب ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المشاركين في مجموعات العمل أو معهد بروكنجز. كل أوراق العمل ستكون متاحة على موقعنا الإلكتروني.

نود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر دولة قطر على شراكتها ورؤيتها في عقد هذا المنتدى المشترك. وعلى وجه الخصوص نشكر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، ومعالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، وسعادة الشيخ أحمد بن محمد بن جبر آل ثاني مساعد الوزير لشؤون التعاون الدولي ورئيس اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات، وسعادة السفير محمد بن عبدالله بن متعب الرميحي على دعمهم المتواصل والمستمر لإنجاح المنتدى وبرنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي.

مع خالص الاحترام والتقدير



دورية بدني

نائب مدير برنامج العلاقة الأمريكية
بالعالم الإسلامي



الدكتور ستيفن غراند

زميل ومدير برنامج العلاقة الأمريكية
بالعالم الإسلامي

لجنة التسيير

ستيفن غراند

زميل ومدير برنامج العلاقة الأمريكية
بالعالم الإسلامي

مارتن أنديك

نائب الرئيس ومدير دائرة
السياسات الخارجية

تمارا كوفمان وتس

زميل أول ومدير مركز سابان
للسياسات الشرق الأوسط

كينيث بولاك

زميل أول
مركز سابان لسياسات الشرق
الأوسط

بروس ريدل

زميل أول
مركز سابان لسياسات الشرق
الأوسط

سلمان شيخ

زميل ومدير مركز بروكنجز الدوحة

شيلي تلحمي

زميل أول غير مقيم
مركز سابان لسياسات الشرق
الأوسط



المؤلفون

شادي حميد: مدير الأبحاث لدى مركز بروكنجز الدوحة وزميل بمركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في معهد بروكنجز. تركز أبحاث شادي حميد على الأحزاب الإسلامية السياسية والإصلاحات الديمقراطية في العالم العربي. قبل انضمامه للعمل في معهد بروكنجز، عمل شادي كمدير للأبحاث لمشروع ديمقراطية الشرق الأوسط وقد كان زميل هيوليت بمركز التنمية والديمقراطية وحكم القانون في جامعة ستانفورد. وعمل أيضاً كزميل مقيم بالمركز الأمريكي للأبحاث الشرقية في عمان، الأردن. بالإضافة إلى عمله كخبير في برنامج الدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية الأمريكية. يشغل شادي حالياً منصب نائب الرئيس لمشروع ديمقراطية الشرق الأوسط، عضو في اللجنة الاستشارية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي ومراسل لمجلة الأتلنتك. حاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير من كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون، وشهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة أكسفورد.

سلمان شيخ: مدير مركز بروكنجز الدوحة وزميل في مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط. تولى شيخ العديد من المناصب ذات الأهمية عالمياً وفي منطقة الشرق الأوسط. فعمل مع الأمم المتحدة متخصصاً في سياسات الشرق الأوسط لعقد من الزمن تقريباً كمساعد خاص لمنسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ومستشار سياسي للممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان خلال حرب ٢٠٠٦. كما شغل شيخ منصب مدير السياسات والبحوث في مكتب صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر المسند، حرم أمير دولة قطر، حيث قاد فريقاً من المحللين لتقديم المشورة بشأن الخيارات السياسية ومبادرات صاحبة السمو. حاصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كانتيربري وشهادة البكالوريوس في السياسة والاقتصاد من جامعة لفبرا.



بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا

المفرط في قمع المظاهرات خلال الأشهر الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أن وضع دستور جديد خلال الأشهر القادمة سيؤدي إما إلى إنهاء الجدل المجتمعي العميق التي انتهت بحالة استقطاب فعلية في البلد أو إلى تفاقمها.

في مصر تسوء حالة الاستقطاب السياسي بصورة واضحة. فقد أُلقت عملية التحول بالغة السوء من حيث الإدارة والتدبير بظلال من الشك والريبة على شرعية العملية السياسية بأكملها نتيجة مراوغات المجلس الأعلى للقوات المسلحة وتلاعبه بشكل كبير. وبالرغم من إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة بإنصاف وبشكل واضح، لم يحسم المجلس المسائل ذات الصلة بتوازن القوى فيما بين مؤسسات الدولة المتصارعة، ولم يفصل بينها. فقد تم حل البرلمان من قبل المحكمة الدستورية العليا وقوتها ما تزال غامضة. وفي غضون ذلك، تسلم الدكتور محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، عقب انتخابه رئيساً للجمهورية، مهامه بصلاحيات منقوصة وغير واضحة إلى حد ما، بسبب محاولة المجلس الأعلى للقوات المسلحة كتابة الفصل الأخير للمرحلة الانتقالية وتحديد أبعادها من خلال مجموعة مراسيمه التي أصدرها في آخر لحظة. وبعد "انقلاب" مدني تم فيه إقالة أعلى القيادات العسكرية بما فيهم حسين طنطاوي، وزير دفاع حسني مبارك الذي استمر لسنوات طويلة في منصبه، بدى محمد مرسي ظاهرياً أنه يملك سلطات تكاد تقترب من الديكتاتورية (في غياب البرلمان، حيث تولى هو السلطة التشريعية). وأصبحت السلطات التمثيلية الرئيسية الثلاث في البلد، وهي البرلمان والرئاسة والجمعية التأسيسية التي يهيمن على تشكيلها الإسلاميون، مصادر للخلاف والجدل، لا للوحدة والانسجام. وفي هذه الأثناء، دعت استجابات الولايات المتحدة والاستجابات الأوروبية غير الواضحة حيال ممارسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة أثناء وجوده في السلطة التنفيذية إلى التساؤل عما إذا

أجرت تونس ومصر وليبيا، بلا استثناء، انتخابات ناجحة نسبياً أتت بممثلين ذوي شعبية في البرلمانات والحكومات. وشهدت كل من تونس ومصر انتصارات ساحقة للإسلاميين أثارت خوف كل من الليبراليين العرب والمجتمع الدولي خصوصاً في الغرب. بينما كانت ليبيا، التي شهدت حضوراً مفاجئاً لقوى أكثر ليبرالية، بمثابة حالة غامضة جديدة بالنقد والتحليل لكونها مجتمعاً سياسياً لا يزال يبدأ من الصفر بكل ما تعنيه العبارة من معنى. في ضوء التحولات الثلاث الجارية، قدمت ندوة مركز بروكنجز الدوحة الثانية المنعقدة من ٢٩ إلى ٣١ مايو ٢٠١٢ تحت عنوان "حوار التحولات" مساحة لمناقشة الضغوط والتوترات التي تهدد احتمالات وطموحات حدوث تحولات ناجحة. وحرصاً على مشاركة الدروس المستفادة من كل حالة على حدة، قام فريق العمل بدعوة مجموعة متنوعة مُمثلة للاتجاهات السائدة في البلدان الثلاثة ضمت الإسلاميين والسلفيين والليبراليين واليساريين إلى جانب مسؤولين أوروبيين وأمريكيين لمناقشة قضايا الإنعاش الاقتصادي وتنمية المجتمع المدني والأمن الإقليمي ودور الولايات المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة غيرها.

لقد بدأت التحولات في بلدان الربيع العربي بعد أن تشكلت الأحزاب السياسية وأجريت انتخابات لحكومات جديدة، وانتقلت إلى مرحلتها التالية بإصلاح المؤسسات القديمة وإنشاء أخرى جديدة متى اقتضى الأمر ذلك. وكان الأمر بالنسبة للأحزاب الإسلامية الصاعدة أن انتقلت من صفوف المعارضة لتصبح طرفاً من الأطراف الحاكمة. ففي تونس، على سبيل المثال، وجد حزب النهضة الحاكم نفسه هدفاً أمام الاشتباكات غير المتوقعة والاحتجاجات الغاضبة خلال خطى مسيرة الإنعاش الاقتصادي البطيئة التي يقودها. ويتم الآن اتهام النهضة، الحزب المتصدر للنظام الحاكم الجديد أكثر من غيره، باستخدام العنف

كان يمكن ويجب أن تقوم القوى الغربية الفاعلة بدور في الضغط على الجيش المصري.

في ليبيا، أسفرت أول انتخابات برلمانية عن نتيجة أدهشت المراقبين الخارجيين—وهي الهزيمة الظاهرية للأحزاب الإسلامية على يد التحالف الليبرالي القومي الذي ترأسه رئيس الوزراء السابق محمود جبريل. وفي أغسطس، انتخب المؤتمر الوطني العام محمد المقريف رئيساً له، والذي أصبح بناءً على ذلك رئيساً فاعلاً للدولة (ومع ذلك لا تزال صلاحياته غير محددة). وفي حين تواصل ليبيا تحقيق تقدمات كبرى على الصعيد السياسي، تستمر الانقسامات القبلية في تهديد وحدتها الوطنية، وفي حين ذاته، تواصل أيضاً قضايا العدالة الانتقالية تتصدر المشهد بالنسبة لليبيين المطالبين بتعويض عن فترة الحكم الاستبدادي للقذافي التي دامت لأربعة عقود.

بناءً على ما سبق، فلا يزال خطر التحولات الفاشلة خطراً واقعياً، ويحتم هذا الخطر على المجتمع الدولي القيام بدور أكثر أهمية. ولا تزال الإجابات، حتى هنا، إجابات محيرة. فقد أصبح دور الأطراف الفاعلة في دعم التحولات عبر المساعدات الخارجية ودعم منظمات المجتمع المدني والمساعدات الفنية بمثابة مانع للصواعق يستخدم عند الجد في مصر، وأدى هذا الدور إلى توترات غير مسبقة بين واشنطن والقاهرة. ووصلت القومية وكره الأجانب إلى أعلى المستويات على الإطلاق في مصر مما خلق جواً من الانقسام بين الأحزاب المتعددة، اليسارية والليبرالية والإسلامية على حد سواء، التي اتهمت بعضها البعض بقبول تمويل ودعم أجنبي. ويتوقع أن يستمر هذه الاتجاه. ويرجع السبب وراء استمراره إلى أن البلدان العربية قد أصبحت أكثر ديمقراطية من ذي قبل، وأن الحكومات ومعارضيهما سيستخدمون المشاعر القومية للتأثير على الناخبين وجذبهم. وتجعل مثل هذه الأجواء من الصعب على الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى دعم تحولات البلدان العربية على نحو ظاهر، وما يبعث على السخرية هنا أن هذا يحدث في حين تحتاج هذه البلدان للمساعدة الاقتصادية والسياسية أكثر من أي وقت مضى.

فجوة الإدراك الأخذ في الاتساع ومشكلة الدعم

أرادت الولايات المتحدة أن تتحاز إلى "الجانب الحق من التاريخ" عندما أعلن الرئيس باراك أوباما مرات عديدة

دعماً للتطلعات الديمقراطية العربية. ففي خطابه عن الربيع العربي في ١٩ مايو ٢٠١١، أعرب أوباما قائلاً "ستكون سياسة الولايات المتحدة هي تعزيز مسيرة الإصلاح في جميع أنحاء المنطقة ودعم التحولات الديمقراطية". وفي ندوة "حوار التحولات" الأولى لمركز بروكنجز الدوحة التي انعقدت في يناير ٢٠١٢، اعترف مسؤول أمريكي أن علاقات الولايات المتحدة السابقة مع الأنظمة الاستبدادية سببت لها الكثير من "الإزعاج والشك والتخوف" وأن قدوم الإخوان المسلمين إلى الحكم سيكون في صالح الولايات المتحدة الأمريكية إذا أدى ذلك إلى تعزيز الديمقراطية والاستقرار في مصر.¹ وبالرغم مما قاله هذا المسؤول، لا تزال المشكلة قائمة بحسب كلام المشاركين في فريق العمل، نظراً لأن المسألة لا تتعلق بما تقوله الولايات المتحدة ولكن بما إذا فشلت في إنجاز ما قالت. ويشعر الكثيرون أن الوعود الأمريكية تخرج لكي لا تُنفذ وأن خطب الولايات المتحدة عن دعمها للديمقراطية هي خطب جوفاء. وقد ذكر قطب إسلامي ليبي بارز أن هناك صورتين متضادتين للغرب "الأولى هي أنه يريد مساعدة ودعم الحكام المستبدين، والأخرى هي أنه سيقف جنباً إلى جنب مع الشعوب".

يجزم مسؤولون أمريكيون أن أغلب الأعمال المؤثرة الداعمة للتحولات تحدث خلف الكواليس. ويقول البعض أن قدر كبير من الأعمال الدبلوماسية الحالية يتم دون معرفة الشعوب وأن كثير من المحادثات الحاسمة —بما فيها التي تجرى مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة— تُعقد خلف الأبواب المغلقة. ويذكر أحد هؤلاء المسؤولين أن هذه المحادثات لو اطلع الجمهور عليها، ستبدو الولايات المتحدة وكأنها مفرطة في النقد. وبالإضافة إلى ذلك، يرجع سبب رؤية الولايات المتحدة كطرف "خامل، غير فاعل" من قبل كثير من الأجانب إلى القيود الاقتصادية المحلية ونقص الشفافية اللازمة لتحولات معقدة وفوضوية.

يؤكد مسؤولون أمريكيون أن إدارة أوباما غيرت سياساتها بعد عقود من دعم حزبي الولايات المتحدة الحاكمين للأنظمة المستبدة بدلاً من الإصلاح الديمقراطي. فيصف مسؤول بالخارجية الأمريكية الوضع الحالي بأنه "أي شيء"، لكنه ليس مصالح كما كانت العادة". ففي مصر، كان يمكن أن تستمر إدارة أوباما في دعم ما تعرفه، نظام حسني مبارك، ولكنها بدلاً من ذلك ساعدت على إخراج حليفها المقرب من الحكم. وبدلاً من معارضة وصول الإخوان

¹ "بدايات التحول: السياسية والاستقطاب في مصر وتونس" سلسلة حوار التحولات بمركز بروكنجز الدوحة، أبريل 2012، <<http://www.brookings.edu/research/reports/2012/04/19-democratic-transitions>>.

المسلمين إلى الحكم، تواصلت إدارة أوباما معها وبدأت العلاقات رسمياً مع قادتها في أكتوبر ٢٠١١. وحتى الآن، وبالرغم مما يراه صانعو السياسات كتحول خطير في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، تبقى معاداة الأمريكيين موجودة بمستويات لا سابقة لها، وزادت حديثاً أكثر من قبل في بلدان كمصر. وفي استطلاع للرأي صادر عن مركز أبحاث بيو "Pew" بعد الثورة، أعرب كثير من المصريين بصورة ملفتة للنظر بتأييدهم لما يقوم به أسامة بن لادن والقاعدة ضد الولايات المتحدة.² في إطار هذه الحساسيات، يوضح ممثلون أمريكيون وأوروبيون في ورشة العمل ترددهم فيما يتعلق بدعم بلدان الربيع العربي خشيةً من ظهورهم كـ "متدخلين" في شؤون تلك البلدان الأمر الذي يثير العداء والسخط تجاههم. لقد وفرت الولايات المتحدة في الأشهر اللاحقة لسقوط مبارك نحو ١٦٥ مليون دولار أمريكي للقيام بمشروعات متنوعة في مصر. ويقول مسؤول في الخارجية الأمريكية في هذا الصدد "لقد كان ذلك خروجاً لا يُصدق عن طرق العمل السابقة دون المرور عبر الآليات المعتمدة للحكومة المصرية". وكانت الولايات المتحدة في أول الأمر فخورة بهذا التحرك، ولكن سرعان ما تراجعت عن مثل هذا بشكل كبير. ويعترف المسؤول ذاته أن المنحة "أسفرت في الواقع عن حدوث استقطاب هائل حيث إنها فُسرت كتدخل أجنبي خارجي". إن مثل هذه الحالات هي التي حالت دون قيام المسؤولين الأمريكيين بنشاط سياسي أكبر في تحولات بلدان الربيع العربي وخصوصاً مصر.

وفي حين ينتقد النشطاء والمعارضون العرب الولايات المتحدة لتدخلها في شؤونهم الداخلية، فإنهم ينتقدوها أيضاً لعدم قيامها بما يكفي لدعم الثورات العربية. وبالرغم من الحالة الوحيدة التي يشعر فيها المسؤولون الأمريكيون أنهم أحدثوا تحولاً كبيراً في سياساتهم عبر مساعدتهم في تسريح مبارك، حليفهم القديم، من الحكم رغم غضب دول الخليج والأنظمة العربية الأخرى من ذلك، لا يزال كثير من المصريين ينظرون إليهم كأعداء. وذلك لأن الولايات المتحدة قد انتظرت كثيراً للتخلي عن مبارك، وبعد أن فعلت ذلك دعمت تحولاً يقوده نظامه من خلال مكاتب المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

يرى النشطاء العرب المؤيدون للديمقراطية أنه لم يتغير شيء ذو أهمية وأن الولايات المتحدة كانت وراء المنحى الذي حدث في البلدان المتعددة التي شهدت موجة

احتجاجات عارمة وأنها لا تزال تُسلح كثير من البلدان العربية المستبدة في المنطقة وتمولها وتدعمها. ومع ذلك، وفي الوقت ذاته، يطالب كثير من هؤلاء النشطاء بدور أمريكي أقوى في المنطقة أملين أن تدعمهم الولايات المتحدة في كفاحهم ضد الأنظمة القمعية كما هو الحال في بلدان ليبيا وسوريا والبحرين. إن هذه الميول والآراء واضحة التعارض، معاداة الأمريكيين مع رغبة في دور قوي غير هين للولايات المتحدة، هي مصدر الحيرة لدى المراقبين الأمريكيين المحاولين تحديد الدور الصحيح الذي يمكن ويجب أن تقوم به الولايات المتحدة خلال الربيع العربي. ويصف مسؤول أمريكي هذا الوضع من منظور دبلوماسي بقوله "هناك عرض معقد لوجهات النظر المتعلقة بما يجب أن تكون عليه علاقتنا".

نحو شراكات أكثر جدية

حاول فريق العمل المختص بالتحولات الديمقراطية مناقشة مسألة، التغيرات السياسية الحقيقة التي تستطيع إقناع العرب بأن سياسة الولايات المتحدة قد تغيرت في الواقع. وربما يكون الواقع هو أن الفجوة بين ما تقدر عليه الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى أو ما يريدونه من جانب وما يريده العرب منهم من الجانب الآخر، ببساطة، فجوة متسعة جداً يصعب تجاوزها على المدى القريب، ويتضح هذا إذا ما أخذنا في الاعتبار قدر الاستياء الراسخ والممتد تجاه الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى. ومن ثم، قد يكون المطلوب من الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى هنا نظرة طويلة الأمد وإطار عمل للعلاقات مع الشعوب العربية والحكومات المنتخبة. وقد حدد فريق العمل هذا ثلاثة محاور رئيسية لمثل هذه العلاقات، وهي الإنعاش الاقتصادي وعمل منظمات المجتمع المدني والأمن الإقليمي.

لقد أوضح المشاركون أن تجسير "فجوة الإدراك" بين البلدان العربية والولايات المتحدة الأمريكية يفوق ببساطة مسائل زيادة الدعم أو الوفاء بالوعود غير المحققة بشكل كبير. وأكدوا أن العملية التي يتم الاتفاق من خلالها على المساعدات الاقتصادية والفنية وطريقة توزيعها لا تقل أهمية عن المساعدات والمطالب المقدمة ذاتها. ومن الواجب بناء الشراكات بحيث تتيح للنظراء الاتفاق على أشكال المساعدة بما في ذلك الشروط والمعايير التي يجب إتباعها مع الالتزام بقدر أكبر من الشفافية والمسؤولية

² "تحدي أوباما في العالم الإسلامي: فشل الربيع العربي في تحسين صورة الولايات المتحدة"، مركز أبحاث بيو، 17 مايو 2012، <<http://www.pewglobal.org/2011/05/17/arab-spring-fails-to-improve-us-image>>.

من كلا الجانبين. ومن الأمور الجديرة بالأهمية أن تدعم هذه العمليات احتياجات الشعوب الموجهة إليها وتفي بها. وتماشياً مع هذه السبل، يشدد أحد ممثلي الولايات المتحدة على حرص واشنطن على "خطط إصلاح موثوقة تقرها الشعوب".

كانت مسألة شروط تقديم المساعدات نقطة خلاف كبيرة، ومع ذلك، تم التوصل إلى شيء من الاتفاق في الآراء حولها في نهاية الندوة. ففي البداية، وجد قدر كبير من البلبلة بخصوص اتفاقيات شروط تقديم المساعدات التي يتم إجراؤها حالياً خصوصاً تلك التي تجرى بين الولايات المتحدة ومصر. وبينما يؤكد مسؤولو الولايات المتحدة على وجود "تحرك حازم تجاه فرض شروط إضافية"، يحذر المشاركون العرب من فرض الشروط التي يمكن أن تعتبر تدخلاً سياسياً. دار النقاش في الندوة حول "الفارق الضئيل بين التشجيع على الإصلاح السياسي واستغلال النفوذ السياسي. وفي هذا الصدد، أعرب أحد الممثلين عن الجانب المصري أن "الشروط يجب أن تُلزَم بالشفافية والحكم الرشيد، ولا تكون حول قرارات سياسية معينة". وقد بدى، في الحقيقة، القلق على كثير من المشاركين من أن تصبح شروط تقديم المساعدات بمثابة "شكل من أشكال الابتزاز بالتهديد" تستخدمه الدول الغربية لتشجيع سياسات مفيدة لمصالحها. وبالرغم من ذلك، كان هناك اتفاق على أن الشروط جيدة التوجيه قد يكون لها دور إيجابي، على سبيل المثال، في ملاحقة الفساد أو تشجيع الشفافية أو إرساء تحكم مدني في الجيش. وقد اتفق الجميع بشكل واضح على عدم وجوب فرض أية شروط أو معايير من طرف واحد، ولكن يجب أن يتم الاتفاق عبر نقاشات تتبع لكلا الجانبين تحديد خطوطهم الحمراء ومصالحهم المشتركة. كما قد شدد المشاركون على ضرورة أن تكون الشروط متبادلة من كلا الجانبين، حيث يكون لدى الحكومات الغربية عادة ما تخاطر به في هذه العلاقات كما لدى الأطراف المتلقية.

تعزيز الإنعاش الاقتصادي

تتربط التحديات ذات الصلة بشروط تقديم المساعدات بتحديات الإنعاش الاقتصادي. وفي حين أن المتحدثين العرب انتقدوا الولايات المتحدة لتدخلها في شؤون بلادهم

من خلال برنامج المساعدات الاقتصادية الخاص بها، فإنهم انتقدوها كذلك لعدم تقديمها المزيد من المساعدات الاقتصادية. وبعد عام ونصف العام من ثورات الربيع العربي، قالت دانيا جرينفيلد من المجلس الأطلسي في يوليو ٢٠١٢ خلال زيارتها لمصر: "في اجتماعات خاصة هذا الأسبوع، صرح مسؤولون من وزارة الخارجية والقيادة العسكرية رفيعة المستوى وأعضاء الغرفة التجارية الأمريكية المصرية بكل وضوح أنه رغم إطلاق وعود عديدة من الرئيس باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، لم يتم تنفيذ شيء قط".³

يقول قطب إسلامي مصري بارز أن مصر لم تتلقى من الدعم الذي وعدها به العرب والدول الغربية سوى من ٥ إلى ١٠ بالمائة فقط حتى الآن. ومع ذلك، لا يزال هناك تصور منتشر على نطاق واسع بأن الولايات المتحدة وأوروبا تفرضان حصاراً اقتصادياً على مصر، بالرغم من أنه لم يتم إيقاف المساعدات الاقتصادية أو العسكرية الحالية التي تقدمها هذه الدول لمصر. على أية حال، تشير الوعود ذات الصلة بتبادل الديون وضمانات القروض والمساعدات الاقتصادية الإضافية (بما في ذلك صندوق التحفيز للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاص بإدارة أوباما)،⁴ والتي لم يتم تنفيذها حتى الآن، إلى مسافة كبيرة للغاية بين التصور والتنفيذ.

يوجد شعور متنامي بالإلحاح. فبسبب الثورات، تعاني اقتصاديات بلدان التحول الديمقراطي وتكافح من أجل النمو. وتُشكل الانكماشات الاقتصادية التي شهدتها كل بلد من هذه البلدان، والتي حدثت جزئياً بسبب مخاوف المستثمرين والسياح، تهديداً مستمراً لمسار هذه التحولات. ففي مصر، انخفض معدل النمو من ٧,٢ بالمائة عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ما يزيد قليلاً عن ١ بالمائة في عام ٢٠١١، في حين تقلصت الاحتياطات الدولية من ٣٦ مليار دولار أمريكي إلى ١٦ مليار دولار أمريكي. لم يعد الصبر مقبولاً وارتفعت الأصوات المندبة بـ "الاستقرار" المعهود عن النظام السابق بلا حرج. وفي تونس، عانى الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي والسياحة بصورة مماثلة؛ فانكمش نموه إلى ١,٨ بالمائة في عام ٢٠١١، في حين ارتفع معدل البطالة ارتفاعاً شديداً، فوصل إلى ١٩ بالمائة بعد أن كانت نسبته ١٤ بالمائة.

³ دانيا جرينفيلد، "الإدراك مقابل الواقع: حاجة الولايات المتحدة إلى منح مصر"، أطلسي جديد: مدونة السياسة والتحليل، 11 يوليو 2012،

<http://www.acus.org/new_atlanticist/perception-vs-reality-us-needs-deliver-egypt>.

⁴ لمزيد عن مبادرة صندوق التحفيز للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، طالع ستيفن ماكيني، "الميزانية الفيدرالية والاعتمادات لسنة 2013: الديمقراطية، الحكم، وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مشروع ديمقراطية الشرق الأوسط، يوليو 2012،

<<http://pomed.org/wordpress/wp-content/uploads/2012/07/FY2013-Budget-Report-web.pdf>>.

لقد ساهمت البطالة المتفاقمة وتناقص احتياطات النقد الأجنبي والديون المتزايدة إلى هشاشة ميزانية "المكاسب الثورية". وقد يؤدي الأداء الاقتصادي المتواضع، حتى إن كانت الحكومة التي تقوم به حديثة الانتخاب وذات شعبية، كما حدث في تونس، سريعاً إلى أزمة توقعات.

وبالإضافة إلى ذلك، تعقدت الحلول أكثر بسبب البيئة عالية المخاطر المشحونة سياسياً حيث تتم هذه التحولات. وفي ظل هذه الظروف، انصرف تركيز القوى السياسية عن الحلول الاقتصادية، لينصب على الارتقاء بأجنداتها الحزبية. ولعبت الحكومات المكلفة والطامحون السياسيون على حد سواء على العواطف القومية والشعبية من خلال زيادات الإعانات المالية الحكومية أو توسيع دائرة التوظيف الحكومي. وعلاوة على ذلك، لم يتم توجيهه إلا قدرًا بسيطاً من الاهتمام للإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي الضرورية لضخ النشاط والاستدامة في أجساد هذه الاقتصادات.

أشار المشاركون إلى الأوضاع الاقتصادية الاستثنائية في بلدانهم. تعتبر ليبيا بلداً غني بالنفط ويوجد به عدد سكان قليل نسبياً. وقد ترجم تعافي صناعاتها الهيدروكربونية إلى إيرادات وصلت إلى ٥٤,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٢، وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج النفطي في ليبيا استأنف نشاطه في مطلع سبتمبر ٢٠١١. ومن ثم، فما تحتاجه ليبيا ليس مساعدات أجنبية، بل خبرة فنية واستثمارات خصوصاً وأن البلد قد شهد عقوداً دُمّرت خلالها البنية التحتية المؤسسية كما أكد العديد من المشاركين الليبيين. كما ستحتاج ليبيا إلى التركيز على تنويع اقتصادها بحيث لا يقتصر على قطاع النفط والغاز (الذي لا يوفر إلا عدداً محدوداً من الوظائف)، ويساعدها ذلك في معالجة معدل البطالة الذي يزيد عن ٣٠ بالمائة بين خريجي الجامعات. وقد أوضح أحد المشاركين الليبيين قائلاً "إننا لا نريد مساعدات أو منح". وواصل "إننا نريد شراكات مناسبة. ونريد اكتساب المهارات، وتريد الشركات الدولية الربح".

وبالنسبة لتونس ومصر، فلديهما تقريباً عكس مشكلة ليبيا؛ فالمؤسسات الحكومية بهما تعمل، لكنها تعاني من تضخم العجز والعجز النقدي. وقد ذكر موظف رفيع المستوى في حكومة النهضة أن الحكومة اضطرت إلى وضع ميزانية تقتشف. وتواجه تونس تحديات جمة، حسب قوله، في مجالات الأمن والتنمية والعدالة الانتقالية، وقد أصبح إحراز التقدم مشكلة أكثر صعوبة في ظل سياسات التقشف. وقد أعرب المشاركون التونسيون أن عقد اتفاقات

تجارية مفضلة قد يكون أفضل السبل لمساعدة بلدهم الذي يملك بالفعل أساسيات قوية للاقتصاد الكلي. وبالرغم من أن إدارة أوباما بحثت فكرة إبرام اتفاق للتجارة الحرة مع تونس، فإن الوضع المحلي الأمريكي يستبعد إبرام مثل هذا الاتفاق في المستقبل القريب.

اتسمت فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر بسوء الإدارة أثناء فترة التعثر الاقتصادي، وذلك بعد أن رفض المجلس العديد من القروض الدولية اللازمة آنذاك بسبب الضغوط السياسية وتأجيل تقديم الميزانية للسنة المالية الجديدة. ولقد كانت الحاجة إلى الدعم الاقتصادي واضحة فيما كان البعض يرى أن حكومات الغرب تلجأ إلى حجز هذا الدعم من أجل تقويض التحولات نحو السلطات الأكثر تعصباً. وصرح أحد المشاركين قائلاً "إننا نرغب أن يسعى الغرب إلى مساعدة البلاد اقتصادياً مثلما يحدث في قيامه بدعم المجتمع المدني والتحولات الديمقراطية". كما ذكر أيضاً أنه "في حال إذا استمرت جميع الأموال في التدفق نحو المنظمات غير الحكومية والتنمية الديمقراطية، فلن تتوقف معاناة الدولة". واتفق مشارك آخر مشدداً على ضرورة التركيز على تطوير قطاعات معينة مثل النقل والمواصلات والبنية التحتية التي ستجذب الاستثمار وتؤدي إلى نمو القطاعات الأخرى مثل التصنيع. وعلاوة على ذلك، صرح أيضاً أنه يجب على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التحرك بخطوات سريعة لإلغاء الدين المصري.

ومن المجالات التي قام فيها الليبيون—مثلهم مثل بلاد أخرى—بطلب المساعدة الدولية كان استرداد الأصول المجمدة التي تخص أعضاء النظام القديم. ولقد تم اتخاذ بعض الخطوات البارزة، على سبيل المثال، وضع خطة عمل لاستعادة الأصول من الخارج عن طريق مجموعة الثمانية وتعيين محام خاص للأمم المتحدة لاسترداد الأصول. ولكن لازال العديد من التونسيين والمصريين والليبيين محبطين إزاء خطوات العمل التي تتسم بالبطء لاستعادة هذه الأموال وبالأخص في ليبيا حيث فرضت الأمم المتحدة عقوبات كان القصد منها تجميد الأصول التي وصلت إلى عشرات المليارات من الدولارات فيما تستحوذ الولايات المتحدة وحدها على ٣٧ مليار دولار.

وبشكل قاطع، وصلت سياسات المساعدة الاقتصادية إلى أمر جديد نتيجة للمشاعر القومية المتصاعدة. ففي الدول التي عانت من "التدخل الأجنبي" طويلاً فقد لعبت القوى السياسية دوراً للوصول إلى هذه المشاعر رافضين بكل فخر أية مساعدات دولية حتى وإن كانت أنظمتهم

الاقتصادية متعثرة. وفي مصر، فقد أدى غياب السلطة التنفيذية الشرعية إلى تفاقم هذه المشكلة. لقد عين المجلس الأعلى للقوات المسلحة حكومات مؤقتة رفضت في بادئ الأمر ثم وافقت بعد ذلك على قرض من صندوق النقد الدولي، ولكن لازالت الأموال محجوزة بسبب ما يصفه الصندوق بنقص التوافق السياسي الذي يقف وراء هذه الخطوة. بينما صرح أحد ممثلي الاتحاد الأوروبي قائلاً "لا أحد يخضع للمراقبة" فيما أشار نظيره الأمريكي قائلاً "إن عملية تحديد الممثلين الملائمين تعد عملية صعبة للغاية [ضمنياً]". كما يتردد المستثمرون والجهات المانحة في إعطاء التمويلات الكبرى للحكومات المؤقتة وغير المستقرة والتي لا تتحمل المسؤولية كاملة أمام شعوبها. ونجد أن تونس أفضل حالاً من خلال حكومة منتخبة ومستقرة. وهناك وعي متزايد بين الممولين الرئيسيين وبالأخص الولايات المتحدة حول الحاجة إلى زيادة الدعم الأجنبي المباشر (وبالفعل، التزمت واشنطن حتى الآن بتقديم ٣٠٠ مليون دولار لدعم التحول هناك).⁵ وفي هذا الصدد، يعتبر الاستقرار السياسي والحكومة الممثلة المسؤولة بمثابة شرط مسبق لتحقيق الإنعاش الاقتصادي الحقيقي. ويؤدي هذا إلى حلقة مغلقة، فيعتمد الإصلاح السياسي والتحول نحو الديمقراطية على بيئة تعين على الإنعاش الاقتصادي، بينما يعتمد الإنعاش الاقتصادي على الاستقرار السياسي.

مشاركة المجتمع المدني

من الواضح أن الإنعاش الاقتصادي يعد أمر حتمي لضمان أن المراحل الانتقالية لا تتراجع. ومع ذلك، يعتمد نجاح جهود المدى الطويل فيما يتعلق بإرساء ديمقراطية مستقرة على أكثر من الاستقرار الاقتصادي، وبالفعل يعتمد على أكثر من مجرد عقد انتخابات. ويلعب المجتمع المدني دوراً حاسماً ليس فقط في عملية تسليم أدوات الديمقراطية وحسب، ولكن في تسليم "برمجيات الديمقراطية" – عقد السلطين التنفيذية والشرعية لتحمل المسؤولية تحديد وتطبيق مفاهيم مثل حقوق الإنسان وحكم القانون وحرية التعبير في هذه السياقات النامية حديثاً. وبينما يحدث نوع من التحولات الثقافية في طبيعة التفاعلات بين الدولة والمجتمع، تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حاسماً

في تعزيز النقاش بشأن القضايا المتأصلة التي تشهد تنافساً شديداً مثل التنمية الاقتصادية ودور المرأة ومكانة الدين في دولة القانون. وتستطيع جماعات المجتمع المدني في المواقف التي تتعقد فيها العمليات السياسية بسبب الاختلافات الأيديولوجية أو القائمة على الهوية أن تقدم وسيلة للحوار الوطني.

وحتى الآن، أصبح مجال المجتمع المدني واحداً من وسائل التخاصم والشك المتبادل داخلياً ومع الجهات الفاعلة الخارجية. فداخلياً، تتجادل الأحزاب عبر الطيف الأيديولوجي حيث أن جماعات المجتمع المدني تعد إما حزبية أو تقدمية "ذات أجندات أجنبية". وغالباً ما تنتقد الأحزاب الإسلامية بوجه خاص منظمات معينة مثيرة للنقد – والإعلام بالأخص – لتمثيلها مصالح النخبة الحالية وتشويهها صورة جماعات مثل جماعة الإخوان المسلمين أو النهضة. واتهمت الجماعات من كافة الأطياف السياسية بعضها البعض إما بتلقي تمويلات أجنبية أو ادعت أن الجهات المانحة قد انتقت بعض المتلقين الذين تتفق أجنداتهم ومصالحهم معها. ولاحظ أحد المشاركين الليبيين أنه بينما "قد تجد بعض الجهات الخارجية أنه من السهل توجيه مساعدتهم عبر جماعات المهجر، إلا أن هذا قد يخفق في تحقيق أهدافهم".

وفي هذا السياق، أصبحت المساعدات الأجنبية لجماعات المجتمع المدني مجالاً مشحوناً بالتوتر. ففي مصر، قامت الحكومة بمضايقة المنظمات غير الحكومية – المحلي منها والأجنبي – مما أدى إلى توتر العلاقات مع الشركاء الدوليين في أوائل عام ٢٠١٢. وفي غضون ذلك، لازالت القوانين الجديدة التي تهدد بفرض مزيد من القيود على تمويل هذه الجماعات وأنشطتها قيد الاعتبار. وقد منعت المادة ١١ من قوانين حقبة مبارك لسنة ٢٠٠٢ بشأن المنظمات غير الحكومية أية أنشطة "تهدد الوحدة الوطنية" أو "تنتهك النظام العام".⁶ وفي يناير ٢٠١٢، عين المجلس الأعلى للقوات المسلحة حكومة أعلنت مسودة تشريع جديدة والتي قامت بإدارة أكثر تقيداً. ومن بين الأمور الأخرى، أنها تمكن الحكومة من مراقبة جميع نفقات المنظمات غير الحكومية، وتحجب مصادر التمويل ومن جانب آخر تحل المنظمات أو تقوم بحل مجالس إدارتها.⁷ وكذلك بالنسبة

⁵ مساعدة الحكومة الأمريكية إلى تونس، وزارة الخارجية الأمريكية، 20 يوليو 2012.

⁶ قانون رقم 84/2002 حول المنظمات غير الحكومية،

⁷ يتوفر نص المسودة الجديد الخاصة بالمنظمات غير الحكومية على،

بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا
مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في معهد بروكنجز

للتحول المصري، لازالت هذه الأفكار تتمتع بدعم بارز.

ولقد أخفقت الأحزاب السياسية والليبرالية والإسلامية المتعددة على حد سواء في اتخاذ موقفاً قوياً ضد حملة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على المجتمع المدني. ولقد أثرت القومية المتصاعدة على شعبية رجوع جماعات المجتمع المدني التي تتلقى أو ينظر إليها على أنها تتلقى أموالاً من الغرب وجعلته أمراً مكلفاً سياسياً. والآن، وبعد أن تزعمت جماعة الإخوان المسلمين الحكومة الجديدة على أرض الواقع، ستكون هناك فرص جديدة للمجتمع الدولي لإعادة النظر في أساليب وآليات دعم المجتمع المدني.

ومن أجل فاعلية عملهم، تحتاج الجهات الفاعلة الخاصة بالمجتمع المدني إلى مصداقية عامة وشرعية. ومن الاعتبار الهامة، أن يتم توجيه الدعم والتمويل من الغرب إلى المنظمات المصرية غير الحكومية بمزيد من الشفافية والمسؤولية. لقد اتفق المشاركون العرب على أن الدعم الاقتصادي يجب أن يتسم بالنزاهة بقدر الإمكان ويجب ألا يفيد اتجاهات أيديولوجية معينة دون أخرى. (فالإسلاميون على سبيل المثال، يميلون إلى الاعتقاد بأن تمويل الولايات المتحدة للمجتمع المدني يهدف إلى تعزيز قوة الأحزاب الليبرالية والعلمانية). فقد صرح أحد الليبيون الإسلاميون قائلاً "ينبغي علينا أن نهتم بالقيم أكثر من الأشخاص أو الجماعات". وبالطبع، فالقول أسهل من الفعل.

الأمن الإقليمي

على مر عقود من الزمان، تداخلت مفاهيم الحكومات الغربية للأمن الإقليمي بشكل وثيق مع مخاوف وسياسات الحكام العرب المستبدين. وسعيًا لضمان المصالح الاقتصادية، وأمن إسرائيل، والتعاون في مكافحة الإرهاب، كانت الجهات الفاعلة الخارجية سعيدة بإبقاء الرجال الأقوياء الموالين للغرب في المنطقة. فمصر – التي تتلقى ١,٣ مليار دولار سنوياً في شكل معونة عسكرية أمريكية – لعبت دوراً حيوياً في إرساء قواعد الأمن في المنطقة. ومع هذا فإن ثورات عام ٢٠١١ قد حطمت مفاهيم "الاستقرار" القديمة وأثبتت – كما صرح أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية – بأن "أي استقرار يقوم على تنازلات عن حقوق الشعب وكرامته ما هو إلا استقرار وهمي".

وتعمل الثورات العربية على التغيير الجوهري للترتيب الإقليمي بطرق من شأنها أن تؤثر إلى حد كبير على الولايات المتحدة ومصالحها التقليدية في منطقة الشرق

الأوسط. ويميل المحللون إلى السؤال عن كيفية ترجمة صعود التيارات الإسلامية بالنسبة للسياسات المناهضة للولايات المتحدة أو المعادية لإسرائيل. ولكن الأمر يتجاوز الأيديولوجية. فالزيد من الديمقراطية يعني أن أي حكومة منتخبة – سواء أكانت إسلامية أو غيرها – سوف تحتاج إلى الاستجابة لوجهة نظر الجمهور، علماً بأن وجهة نظر الجمهور تنحاز بشدة إلى معاداة إسرائيل. ولم تعد إدارة السياسة الخارجية بمنأى عن جمهور الناخبين. وإذن ما نراه الآن أحزاب جديدة تنتهج نهجاً صعباً؛ حيث تحاول التأكيد من جديد للمجتمع الدولي من جانب، على سبيل المثال، بتعهداتها بالمحافظة على معاهدة السلام مع إسرائيل، وتلعب على قاعدتها من الناحية الأخرى.

وبالنظر إلى الداخل فإن إصلاح قطاع الأمن الداخلي أصبح أحد القضايا الرئيسية نظراً للسلطات المنتخبة مؤخراً والتي أمسكت بزمام السلطة وأن مصالح عناصر النظام القديم معرضة للخطر. وأصبح هذا الإصلاح تحدياً كبيراً في الدول التي كانت فيها قوات الأمن لعقود بمثابة العمود الفقري وحماة للنظام الاستبدادي. الاختبار النهائي للتحول الديمقراطي في مصر، حيث قال أحد المشاركين، هو ما إذا كان سيتم تنصيب المدنيين الذين تم انتخابهم في مناصب القوات المسلحة وهيكل الأمن أم لا. ولضمان ألا تستحوذ القوات المسلحة في البلدان التي تشهد تحولاً على سلطة مفرطة، بإمكان البلدان الأخرى المساعدة في تدريب المدنيين المنتخبين بالبرلمان لمراقبة الأجهزة الأمنية وأيضاً للضغط على الحكام العسكريين بالتخلي عن السلطة السياسية. واقترح أحد المشاركين المصريين بأن تضغط الولايات المتحدة بمعونتها لإصرار على خضوع القوات المسلحة وجهاز المخابرات العامة وميزانيتيها للمراجعة البرلمانية. بالطبع يعود بنا إلى المشاكل التي واجهها صناع السياسات الأمريكيين والأوروبيين: وهي كيفية استخدام هذا الضغط بفاعلية مع الحكومات العربية لتعزيز الديمقراطية دون اعتباره انتهاكاً لـ "سيادتها" الوطنية.

الخاتمة

ليس من المستغرب أن صناع السياسات الأمريكيين يشعرون بحالة من الإحباط نظراً لأن جهودهم الرامية إلى إعادة تنظيم السياسة الأمريكية تحظى بقليل من المصداقية في المنطقة. وتبدو أن الفجوة في التصورات بين الجانبين قد ازدادت بدلاً من تضيقها منذ اندلاع الثورات العربية. ولاسيما في سياق القومية المتصاعدة، فإن عدم الثقة في الأطراف الفاعلة الخارجية من المرجح

أن يستمر، وهو الشيء الذي من شأنه أن يستمر في تعقيد الجهود الأمريكية والأوروبية للتعامل مع المتحدثين الجدد في المنطقة. ومن الجدير بالذكر أن الثورات لم تتدخل فقط بسبب الخبز والحرية، بل الأمر الذي كان أكثر أهمية من أي شيء آخر هو الكرامة في جميع أشكالها. فقد كانت الأنشودة الأكثر شعبية في مصر في يوم سقوط مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١ هي "ارفع رأسك فوق أنت مصري!" فمطلب الكرامة له آثار واضحة على السياسة الخارجية. فالعرب يريدون أن يشعروا بالفخر بحكوماتهم، وهذا سوف يتطلب من تلك الحكومات أن تعتمد سياسيات خارجية مستقلة وحازمة.

إن الولايات المتحدة بحاجة لفهم هذا، والأهم من ذلك احترامه - ليس فقط في الخطاب ولكن في الممارسة العملية. من ناحية أخرى ناشد مسؤولون أمريكيون وأوروبيون نظرائهم العرب، حيث نصح مسؤول بوزارة الخارجية المشاركين "بعدم وضع الولايات المتحدة في هذا الحيز حيث أنه كان ينظر إليها على مدى العقود الماضية في الشرق الأوسط كلاعب شرير محكوم عليه دائماً فعل الشيء الخطأ". وهناك رغبة حقيقية من جانب الحكومات الغربية لدعم اقتصاديات كل من مصر وتونس وليبيا، ولكنها لا تزال تكافح من أجل إيجاد الوسائل المناسبة لذلك. فصناع السياسة الأمريكية بحاجة، من بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة على أرض الواقع، لمعرفة المزيد من التوجيه بشأن كيف وأين سيتم وضع المساعدات الأمريكية بشكل أفضل. ورداً على ناشط مصري قال إن "على الولايات المتحدة دعم صمود الشعب"، قال مسؤول أمريكي "نود دعم الشعب، ولكن معرفة من هم الشعب المصري ومن سيكون ممثلاً مناسباً مهمة صعبة". ففي مصر تعرضت الولايات المتحدة لهجوم متزايد من قبل الليبراليين لدعمها الإسلاميين.⁸ ومع أن مثل هذه الادعاءات لا أساس لها، فإنها تظهر حساسيات بأن الجهات الفاعلة الخارجية بحاجة إلى النظر عند اتخاذ القرارات ليس فقط فيمن يتم منحه المساعدة، بل من يتم التحدث معه.

لقد اعترف مسؤولو كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بوجود تحرك متزايد نحو "زيادة الشروط"، ولكن التحدي سيكون في التنفيذ، نظراً للحساسيات المختلفة المذكورة أعلاه. فجعل المساعدات مشروطة من المرجح أن يثير رد فعل عنيف للقوميين. ومع هذا، فإن بعض الردود تعتمد على طبيعة الشروط. لقد أبدى المشاركون

العرب الدعم، من حيث المبدأ، لفكرة المساعدة الاقتصادية الإضافية المستخدمة في التشجيع على الديمقراطية (الشروط الإيجابية بدلاً من السلبية)، ولكن هذا يخط خطأً "للتدخل" في القرارات السياسية للحكومات المنتخبة. إن معرفة أين نخط الخط الفاصل أمر صعب، ولا سيما عند الأخذ بالحسبان اتساع الفجوة في التصورات بين الدول المانحة والمتلقية. ولهذا السبب، يجب وضع بنود الشروط من خلال الحوار الذي يركز على المصالح المشتركة لكلا الطرفين. وبمجرد وضع "قواعد اللعبة" يتعين على الولايات المتحدة وأوروبا ضمان أن يتسما بالشفافية ويتوصلا بفاعلية مع الرأي العام المحلي بطريقة تجعل هذه الشراكات مصدر قوة سياسية، وليس العكس.

⁸ للاطلاع على المزيد بخصوص هذه الظاهرة، انظر شادي حميد، "إنه ليس نهر فحسب في مصر"، فورين بولسي، 30 يوليو 2012، <<http://www.icnl.org/research/library/files/Egypt/MOSS2012-En.pdf>>.

عن برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي

المتحدة والعالم الإسلامي.

■ مبادرة رجال الدين، والتي تجمع ممثلين من الديانات الإبراهيمية من داخل الولايات المتحدة ومن العالم الإسلامي لمناقشة مشاريع وبرامج قابلة للتنفيذ لتجسير الفجوة الدينية بين هذه الديانات.

■ سلسلة كتب معهد بروكنجز، تهدف إلى جمع نتائج المشروع ونشرها للعامة.

الهدف الأساسي من البرنامج هو لمواصلة التزام معهد بروكنجز الاصيل للخدمة في جسر الهوة بين الخبراء والسياسات العامة. حيث يهدف لجلب معلومات وأبحاث جديدة لوضعها أمام صناع القرار وقادة الرأي، بالإضافة إلى مساعدة الباحثين والعامة على فهم أفضل لقضايا السياسات. يتم دعم البرنامج من خلال الدعم السخي من عدة رعاة ومنهم حكومة دولة قطر، مؤسسة فورد، مؤسسة دوريس دووك الخيرية، ومؤسسة كارنيغي.

منظمو البرنامج هم ستيفين غراند، زميل ومدير برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي، مارتن آنديك، نائب الرئيس و مدير دائرة السياسات الخارجية، تمارا كوفمان وتس، زميل أول ومدير مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط، كينث بولاك، زميل أول بمركز سابان لسياسات الشرق الأوسط، بروس ريدل، زميل أول بمركز سابان لسياسات الشرق الأوسط، سلمان شيخ، زميل ومدير مركز بروكنجز الدوحة، شبلي تلحمي، زميل أول غير مقيم بمركز سابان لسياسات الشرق الأوسط.

برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي هو برنامج بحثي رئيسي تابع لمركز سابان لسياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكنجز. يقوم المشروع بإجراء بحوث سياسية عالية الجودة، وتنظيم فعاليات ونشاطات لكبار الشخصيات من صناع السياسات وقادة الرأي لمناقشة أهم المواضيع التي تتعلق بالعلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. يهدف البرنامج إلى إشراك واعلام صناع القرار، والمختصين، والمهتمين وتعريفهم بأخر التطورات في العالم الإسلامي، وطبيعة هذه العلاقة مع الولايات المتحدة. بالاشتراك مع مركز بروكنجز الدوحة في قطر، يقوم البرنامج برعاية العديد من الفعاليات، والمبادرات، ومشاريع الأبحاث وأيضاً المنشورات المصممة لتشجيع الحوار الصريح وبناء شراكة ايجابية بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. يحتوي البرنامج على العديد من المبادرات والبرامج المتنوعة:

■ منتدى أمريكا والعالم الإسلامي، والذي يجمع قادة من مجالات عدة كالسياسية، والأعمال، والأعلام، التعليم، والمجتمع المدني من العالم الإسلامي والولايات المتحدة لمناقشة مواضيع تحتاج الحوار.

■ برنامج الزمالة الزائرة، يتم دعوة علماء وصحافيين من العالم الإسلامي إلى معهد بروكنجز للقيام ببعض البحوث والكتابات التي تواجه المجتمعات والدول الإسلامية ومشاركة هذه الأبحاث مع صانعي القرار الأمريكي.

■ سلسلة بروكنجز للأوراق والدراسات التحليلية التي توفر تحليلاً دقيقاً على أهم القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي.

■ مبادرة الثقافة والفن، والتي تهدف إلى تطوير فهم أفضل عن كيف أن قادة الفن والثقافة والمنظمات يستطيعون زيادة الفهم المتبادل بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي.

■ مبادرة العلوم والتكنولوجيا، والتي تتناول دور مشاريع العلوم وبرامج التكنولوجيا في توطيد أواصر التعاون بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي لتعزيز دورهم في مجال التنمية الإقليمية والاحتياجات التعليمية، فضلاً عن بناء علاقات ثنائية ناجحة بين الولايات

عن مركز بروكنجز الدوحة

في المنطقة، وهو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حوارات حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأمريكية، استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية، ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحاليل بروكنجز. ويساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومعهد بروكنجز في تصميم وتنظيم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي، الذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وفي تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم معهد بروكنجز الأساسية، وهي النوعية والاستقلالية والتأثير.

مركز بروكنجز الدوحة التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن والذي يقع في الدوحة. يقدم مركز بروكنجز الدوحة أبحاث سياسية مستقلة وعالية الجودة ذات تأثير في منطقة الشرق الأوسط. يحافظ المركز على سمعته المتطورة في البحوث الميدانية، والدراسات المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجيوستراتيجية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط الكبير، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يرأس مجلس المستشارين الدولي لمركز بروكنجز الدوحة معالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والرئيس المشارك ستروب تالبوت. ويدير المركز سلمان شيخ.

تم إطلاق المركز باتفاقية تعود إلى الأول من يناير ٢٠٠٧، وتم افتتاحه رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في ١٧ فبراير ٢٠٠٨، بحضور كارلوس باسكوال، نائب رئيس معهد بروكنجز لدراسات السياسة الخارجية السابق، ومارتن إنديك، نائب الرئيس لدراسات السياسة الخارجية في معهد بروكنجز، وهادي عمرو، المدير المؤسس لمركز بروكنجز الدوحة. يتم تمويل المركز من قبل دولة قطر.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حد سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الأربعة التالية:

(i) الديمقراطية والإصلاح السياسي والسياسات العامة.

(ii) العلاقات بين منطقة الشرق الأوسط والدول الآسيوية الناشئة بما في ذلك الشؤون الجيوستراتيجية واقتصاد الطاقة.

(iii) الصراعات وعمليات السلام في المنطقة

(iv) الإصلاح التعليمي والمؤسسي والسياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث معهد بروكنجز

عن مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في معهد بروكجز

السادات للسلام والتنمية في جامعة ميرلاند. يقع المركز في مقر دائرة السياسات الخارجية في معهد بروكجز.

يقوم مركز سابان بمشاريع بحثية رائدة في خمسة مجالات: تداعيات تغير النظام في العراق، بما في ذلك بناء الأمة ما بعد الحرب والأمن في الخليج، وديناميكيات سياسات إيران الداخلية والتهديد النووي، وآليات حل الدولتين ومتطلباته بالنسبة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، سياسة الحرب على الإرهاب، بما في ذلك التحدي المتواصل المتمثل برعاية الدولة للإرهاب، والتغير السياسي والاقتصادي في العالم العربي، والطرق المطلوبة لتعزيز التحول الديمقراطي.

تأسس مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في معهد بروكجز في ١٣ مايو ٢٠٠٢ بخطاب افتتاحي للعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني. عكس تأسيس المركز التزام معهد بروكجز بتوسيع مجال بحوثه وتحليلاته لتشمل قضايا الشرق الأوسط، في وقت طغت فيه المنطقة على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية.

يزود مركز سابان صناع القرار في واشنطن بأبحاث وتحليل سياسية متوازنة وموضوعية وعميقة، من قبل باحثين متمرسين ومطلعين يأتون بوجهات نظر جديدة لتكون وثيقة الاتصال بالمشاكل الأساسية في منطقة الشرق الأوسط. يحافظ المركز على تقليد معهد بروكجز بالانفتاح على وجهات النظر كافة. يهدف مركز سابان إلى تعزيز فهم التطورات في منطقة الشرق الأوسط من خلال الأبحاث والمناقشات ذات العلاقة بالسياسات.

تأسس المركز بهبة مادية سخية من حاييم وشيريل سابان من لوس أنجلوس. كان السفير مارتن انديك، نائب الرئيس ومدير دائرة السياسات الدولية الرئيس المؤسس للمركز. حالياً تشغل تمارا كوفمان ويتس منصب مدير مركز سابان. يضم المركز مجموعة بارزة من الخبراء بسياسات الشرق الأوسط الذين يقومون بأبحاث مبتكرة ويطورون برامج جديدة لتعزيز فهم أفضل لخيارات السياسات التي تواجه صناع القرار الأميركيين. ومنهم دانييل بيمين، خبير في الإرهاب في الشرق الأوسط من جامعة جورج تاون، يشغل منصب مدير الأبحاث في المركز، كينيث بولاك، خبير في الأمن القومي، والشؤون العسكرية والخليج وقد عمل في مجلس الأمن القومي وجهاز السي آي إيه، بروس ريدل، خبير في مكافحة الإرهاب والذي عمل كمستشار مختص في الشرق الأوسط وجنوب آسيا لأربعة رؤساء في مجلس الأمن القومي وخلال تسعة وعشرون عاماً من خدمته في جهاز السي آي إيه، سوزان مالوني، خبيرة في التنمية الاقتصادية وإيران، مايكل دوران، خبير في قضايا الأمن في الشرق الأوسط، خالد الجندي، خبير في القضية العربية - الإسرائيلية، ناتان ساكس، خبير في سياسات الشأن الإسرائيلي والقضية العربية - الإسرائيلية، ستيفن غراند، زميل ومدير برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي، سلمان شيخ، زميل ومدير مركز بروكجز الدوحة، ابراهيم شرقية، زميل ونائب مدير مركز بروكجز الدوحة، شادي حميد، زميل ومدير الأبحاث بمركز بروكجز الدوحة، شبلي تلحمي، رئيس مركز

معهد بروكنجز
1775 ماساشوسيتس أفينيو، شمال غرب
واشنطن، دي. سي. 20036-2013
<http://www.brookings.edu/about/projects/islamic-world>

